

بيان
الوفد الدائم للجمهورية اليمنية

يلقيه
المستشار / جمال عبدالله الحاج

أمام
اللجنة السادسة (القانونية)
الدورة السابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة

البند { ١٠٥ } التدابير الرامية إلى القضاء على الارهاب الدولي

السيد الرئيس ،

يسعدني في البداية أن أعبر لكم عن تهانينا الخاصة لانتخابكم رئيسا للجنة السادسة لهذه

الفترة ، وكذلك ، قوة أعضاء المكتب ، وما لنا على ثقة كاملة ، قدرتم على اداء أعمالهم

السيد الرئيس ،

بالتوازي مع ذلك ، فإننا نأمل أن تكونوا قد استفدتم من تجربتنا في العمل مع اللجنة السادسة

،وقد كان اخرها القانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٢ بالموافقة على انضمام حكومة

- كماأخذت بلادي العديد من الاجراءات على المستوى المحلي - كونها مساهم فعال في

جهود المجتمع الدولي لمكافحة الارهاب - ومن هذه الاجراءات التي تم تنفيذها مؤخرا

مايلي :

◆ اعتمد مجلس الوزراء في شهر سبتمبر الماضي ل "مصفوفة استراتيجية

شاملة لمكافحة الارهاب" ، تهدف الى مكافحة هذه الظاهرة ، وتجفيف

منابع التطرف ومصادر تمويله في جميع المحافظات ، وكذا العمل على

توعية الناس بمخاطر التطرف والارهاب ، بحيث تقع مسؤولية تنفيذ هذه

الاستراتيجية على الحكومة والاحزاب ومنظمات المجتمع المدني ،

ومتزامنة مع تغطية اعلامية شاملة تبين خطورة الارهاب على أمن

واستقرار المجتمع اليمني والاقليمي والدولي.

◆ صدور قانون بشأن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ، الذي نص

◆ تم عقد عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول شقيقه وصديقه يتم بموجبها تبادل

الخبرات في مجال مكافحة الجريمة وتبادل المعلومات .

▲ مشروع قانون مكافحة الإتهامات، الذي وافق عليه المجلس النيابي بغية

استكمال الاجراءات الدستورية ، ويتميز مشروع القانون بمراعاته لجوانب

حقوق الانسان، فاطار جهوده لمكافحة الاحزاب

السيد الرئيس :

- لقد اكد فخامة رئيس الجمهورية/ عبدربه منصور هادي في كلمته امام الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها السابعة والستون ، بالتزام الجمهورية اليمنية الثابت والمبدئي باجتثاث عناصر الارهاب وتجفيف منابع الدعم والتمويل المقدم لها من الداخل أوالخارج ، وفي هذا الاطار فانا ندعو شركاءنا الدوليين في مكافحة الارهاب الى دعم برامج إعادة التأهيل للعناصر المتطرفه ، وكذلك تقديم